تحليل العلاقة بين عدالة توزيع الدخل القومى والادخار المحلى الإجمالى فى الاقتصاد المصرى

د. إياد محمد عطية عطية *

(*) **أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية التجارة- جامعة الزقازيق.** تتمثل الاهتمامات البحثية للباحث فى النقاط التالية :
محددات التنمية المستدامة ، الاستثمار الاجنبى المباشر، التنمية المالية ، الانفتاح التجارى ، العلاقة التبادلية بين الاقتصاد و البيئة، الادخار و الاستثمار، الاقتصاد المصرى
E.mail : eyadatya@hotmail.com

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثرعدم عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى الاجمالى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩ -٢٠١٤/٢٠١٥) . و قد جاءت الدراسات السابقة بنتائج مختلفة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى و الادخار، وتوصل البعض الاخر إلى وجود علاقة عكسية بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى و الادخار. إستخدمت الدراسة منهج التكامل المشترك ، و تم تطبيق طريقتين لتقدير النموذج القياسى ، الطريقة الاولى: طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، الطريقة الثانية: نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية احصائيا بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى و إجمالى الادخار المحلى فى الاقتصاد المصرى. و لتحفيز الادخار يجب على الحكومة المصرية تقليل درجة التفاوت فى توزيع الدخل القومى، وتخفيض معدل التضخم، ورفع معدل النمو الاقتصادى.

Abstract

This paper aimed to analyses the effect of income inequality on aggregate domestic saving in the Egyptian economy during the period (1988/1989-2014/2015). The literatures have delivered mix results, some of the studies found positive relationship between income inequality and savings; the others found negative relationship between income inequality and savings. The study used the Co-integration approach, and used two methods to estimate the model. The first: Fully Modified Least Squares (FMOLS), the second: Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL). The study found that there is a negative and significant relationship between income inequality and aggregate domestic saving in the Egyptian economy. To increase savings in the Egyptian economy, the Egyptian government should reduce income inequality; and control inflation, and enhance the economic growth.

١- المقدمة

بصفة عامة، تهدف الحكومات إلى رفع معدل النمو الاقتصادى وتحفيزه ، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفير البيئة المناسبة للاستثمار وتوفير مصادر لتمويله ، وأحد المصادر المهمة لتمويل الاستثمار هو الادخار المحلى، وبالتالى يجب أن تعمل الحكومات على تحفيز الادخار المحلى، ومن المحددات المهمة للادخار هو مستوى الدخل، ليس فقط الدخل، بل عدالة توزيع الدخل القومى.

تهدف الدراسة إلى بحث أثر عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى الإجمالى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩ – ٢٠١٤/٢٠١٥)، فمعظم الدراسات السابقة ركزت على أثر عداله توزيع الدخل القومى على النمو الاقتصادى، انظر على سبيل المثال Alesina and Rodrik (1994)، Persson an Tabellini (1994)، وذلك بدون دراسة أو اختبار أثر عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار، ويعتبر الادخار والاستثمار القوة المحركة Driving force للنمو الاقتصادى، كذلك فإن دراسة العلاقة بين الادخار وعدالة توزيع الدخل القومى يجب أن تأتى قبل دراسة أثر توزيع الدخل على النمو الاقتصادى.

يوجد نوعين لتوزيع الدخل هما التوزيع الشخصى والتوزيع الوظيفى.

يعبر التوزيع الشخصى عن توزيع الدخل القومى على الأفراد بغض النظر عن طريقة الحصول عليه، ويقسم الأفراد أو الأسر إلى شرائح وترتب هذه الشرائح بشكل تصاعدى تبعاً للدخل، وعادة ما تكون كل شريحه ١٠% من السكان أو إجمالى عدد العينة ويتحدد أمام كل شريحه نصيبها من الدخل القومى (محمد، ٢٠٠٨).

يعبر التوزيع الوظيفى للدخل عن تقسيم الدخل القومى الإجمالى على كل أصحاب عوامل الإنتاج (العمل- رأس المال- التنظيم- الأرض) بدلاً من النظر إلى الأفراد كوحدات منفصلة، إن توضيح نظرية التوزيع الوظيفى للدخل يتحقق من خلال مقارنه النسبة المئوية المتسلمة لأصحاب مورد العمل متمثله فى الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالى توزيع الدخل من ريع وفائدة وربح (أى عوائد أصحاب موارد الأرض ورأس المال والتنظيم). وعلى الرغم من أن بعض الأفراد قد يتسلمو الدخل من هذه المصادر مجتمعه، فإن ذلك لا يهم فى تحليل المدخل الوظيفى للدخل (الدمرداش، ٢٠١١).

ويعرف الادخار المحلى الإجمالى بأنه إجمالى المدخرات التى تحققت من الدخول المولدة من الأنشطة الاقتصادية داخل الدولة، وبالتالى يشمل جميع المدخرات التى تحققت لقطاعات الاقتصاد القومى الثلاث وهى: العائلى، والأعمال، والحكومة.

من المنظور النظرى Theoretical perspective، تؤثر عدالة توزيع الدخل القومى على إجمالى الادخار العائلى من خلال تأثيرين متناقضين:

الأول: القطاع العائلى عند قمة توزيع الدخل لديه ميل أكبر للادخار من القطاع العائلى عند قاع توزيع الدخل، وبالتالى فإن زيادة تركز الدخل عند قمة توزيع الدخل يؤدى إلى زيادة معدل الادخار الإجمالى.

ثانياً: يتأثر السلوك الاستهلاكى للأسر بالمقارنات الاجتماعية Social Comparisio والتمسك بالعادات Habit Persistence، فعندما يلاحظ الأفراد فى قاع توزيع الدخل أو أصحاب الدخول المنخفضة ارتفاع مستوى الاستهلاك لجيرانهم الأغنياء، فإن هذا يؤدى إلى محاولتهم تقليدهم وبالتالى فإنهم يخفضون الادخار وذلك لرفع استهلاكهم وبالتالى هناك احتمالية لانخفاض مستوى الادخار كلما زادت عدم عدالة توزيع الدخل القومى Frank et al. (2010).

لتحديد أثر عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى الإجمالى، تستخدم الدراسة أسلوب التحليل القياسى، وتعتمد على منهج التكامل المشترك Co–integration، وتطبق طريقتين لتقدير النموذج القياسى، الطريقة الأولى طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً Fully Modified Least Squares (FMOLS)، والطريقة الثانية: نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL).

و ينقسم البحث إلى سبعة أقسام، تمثل المقدمة القسم الأول، يتناول القسم الثانى تحديد مفهوم منحنى لورنز ومعامل جينى كمؤشر لقياس عدالة توزيع الدخل القومى، ويعرض القسم الثالث عدالة توزيع الدخل القومى فى النظرية الاقتصاديه، ويعرض القسم الرابع الدراسات السابقة التى درست العلاقة بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى والادخار المحلى الاجمالى، ويهتم القسم الخامس بتحليل وضع عدالة توزيع الدخل القومى فى الاقتصاد المصرى، ويعرض القسم السادس التحليل القياسى لأثر عدم عدالة توزيع الدخل على الادخار المحلى الإجمالى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩– ٢٠١٤/٢٠١٥)، وينتهى البحث بالقسم السابع ويعرض أهم النتائج والسياسات المقترحة.

٢ – منحنى لورنزو معامل جينى

يعتبر منحنى لورنز ومعامل جينى من أكثر الطرق شيوعاً فى قياس عدالة توزيع الدخل القومى، يوضح منحنى لورنز بيانياً العلاقة بين الدخل والسكان، ويتم استخدام ذلك المقياس لتحليل توزيع الدخل وقياسه، وهو يوضح العلاقة بين السكان ونصيبهم من الدخل خلال سنة، حيث تمثل نسبة الدخل على المحور الرأسى، ونسبة السكان على المحور الأفقى (كما يظهر من

الشكل رقم (١)) ، ويتم رسم قطر من نقطة الأصل يسمى بخط العداله المطلقه للدخل، ويتم رسم خط التوزيع الفعلى للدخل (منحنى لورنز) وهو يقع عادة أسفل خط العداله.

يعبر قطر المربع عن خط المساواة التامه، وكلما أقترب المنحنى من قطر المربع كلما زادت درجة المساواة فى توزيع الدخل، وكلما بعد منحنى لورنز من قطر المربع كلما زادت درجة عدم المساواة فى توزيع الدخل.

يقيس معامل جينى التفاوت فى توزيع الدخل، وقيمته تتراوح بين الصفر الذى يعنى أن كل الأفراد لهم نفس الدخل أى المساواة الكاملة فى توزيع الدخول، والقيمة الواحد الصحيح والتى تعنى أن فرد واحد يحصل على كل الدخل فى المجتمع أى عدم المساواة الكاملة.

يمكن التعبير عن معامل جينى هندسياً على أنه نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومنحنى لورنز إلى جملة مساحة المثلث الذى يقع تحت خط المساواة المطلقة.

شكل رقم (١) : منحنى لورنز

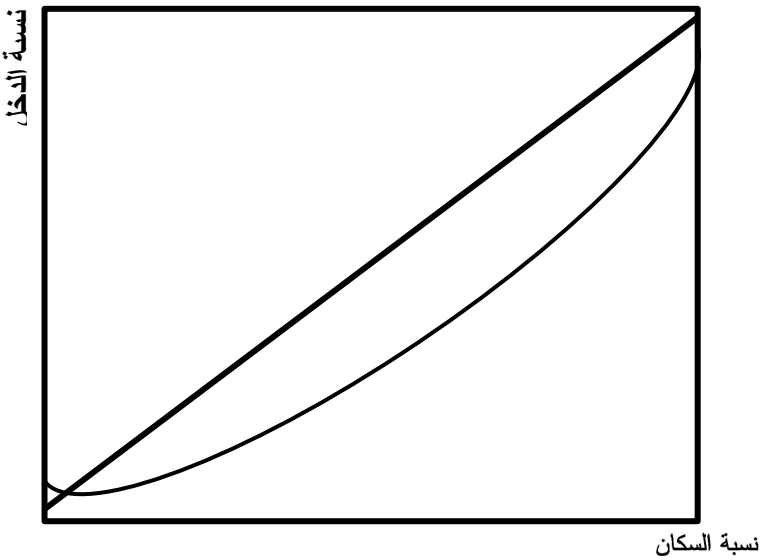

٣ – عدالة توزيع الدخل القومى فى النظرية الاقتصادية

تناولت النظرية الاقتصادية عبر تطورها قضية عدالة توزيع الدخل القومى، فقد اعتمدت نظرية التوزيع عند آدم سميث على نظرية تحديد الأسعار أو القيمة، فيوزع الدخل الناتج عن بيع المنتجات بين عوائد خدمات عناصر الإنتاج الثلاثة التى تساهم فى العملية الإنتاجية. فالعمل يحصل على الأجر، ورأس المال يحصل على الربح، والأرض تحصل على الريع، وقد أوضح

آدم سميث أن تزايد السكان وتراكم رأس المال سيؤدى إلى تناقص الأجر وارتفاع الربح والريع (Gallo, 2002).

اعتمدت نظرية ريكاردوا فى توزيع الدخل على مجموعة من الفروض هى:

- قانون القيمة فى العمل، فكمية العمل هى المحدد الوحيد لقيمة السلع.
- تخضع عملية توزيع الناتج إلى حركة عناصر الإنتاج التى ينظمها قانون تناقص الغلة.
- توجد علاقة بين الأجر والنمو السكانى والتى تنص على أن إجمالى الأجر الحقيقى يتزايد نسبياً بتزايد السكان.

وبناءً على هذه الفروض صاغ ريكاردوا نظرية الريع التى وضحت الكيفية التى يتوزع بها الدخل، حيث أوضح أنه نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى يرتفع الريع الذى يحصل عليه أصحاب الأراضى، وينخفض النصيب النسبى للرأسماليين والعمال مع تزايد النمو الاقتصادى (Habakkuk, 1959) ، وقد أوضح ديفيد ريكاردوا أنه لا يمكن لأى مجتمع أن يكون مزدهراً، إذا كانت النسبة الأكبر من السكان تعيش فى حالة فقر وحرمان أى أنه لايوجد عدالة فى توزيع الدخل.

تقوم النظرية الماركسية فى التوزيع على فكرة القيمة فى العمل، والتى تؤكد على أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضرورى اجتماعياً لإنتاجها. وتبعا لماركس Marx يوزع الناتج الكلى إلى ثلاثة أجزاء وهى رأس المال الثابت، رأس المال المتغير أو قيمة الأجور، والقيمة المضافة. وافق ماركس Marx على تفسير ريكاردوا حول الريع العقارى، واستطاع أن يميز بين الريع التفاضلى منه والمطلق.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر، وذلك كنتيجة للثورة الحدية التي حدثت في عام ١٨٦٠. أدت هذه الثورة إلى ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة والتى من ضمنها فكرة المنفعة كمحدد للقيمة، وهو ما يخالف مفهوم الكلاسيك للقيمة، والذين اعتبروا أن تكلفه الإنتاج هى العامل الجوهري في تحديد القيمة.

تفترض نظرية الإنتاجية الحدية التي وضعها الكلاسيك الجدد ندرة المعروض من عوامل الإنتاج، حيث تساهم كل عوامل الإنتاج في إنتاج القيمة وليس العمل فقط وذلك بخلاف ما اعتقد الماركسيون، وهنا يتم تحديد مكافأة أو عائد عوامل الإنتاج وفقا لإنتاجيتهم الحدية، حيث يتم

توزيع إجمالى العائد علي عوامل الإنتاج بدون الاحتفاظ بأي جزء من هذا العائد (Gallo, 2002).

تعتمد نظرية الإنتاجية الحدية علي مفاهيم الاقتصاد الجزئي التي ترجع إلي فاليراس عام ١٨٧٤، أوضح فاليراس وجود سعر توازني لكل المنتجات، ويتحدد هذا السعر التوازني وفقا للوفرة المبدئية لعوامل الإنتاج وذلك في ظل تفضيلات القطاع العائلي وشروط الإنتاج للشركات، ويتحقق هدف تعظيم الأرباح عندما تتساوي تعويضات عوامل الإنتاج مع إنتاجيتهم الحدية، وبالتالي فإن توزيع الدخل يعتبر جزء من عملية التسعير في الاقتصاد (Gallo, 2002).

بالتالي يمكن تلخيص رؤية المدرسة النيوكلاسيكية في إنه في ظل المنافسة الكاملة يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج علي عائد مساوٍ لإنتاجيتهم الحدية ومساهمتهم في العملية الإنتاجية. بالإضافة إلي ذلك فإن نسب مساهمة عوامل الإنتاج ثابتة عبر الزمن، وتتمثل محددات توزيع الدخل فى: الإحلال ما بين عوامل الإنتاج، والقوانين الطبيعية natural laws، والتغير في الطلب علي المنتجات، والمعروض النسبي من عوامل الإنتاج، ومرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج، والتغيرات التكنولوجية (Giovannoni, 2010).

٤ – الدراسات السابقة

لقد تناولت عدد من الدراسات العلاقة بين معدلات الادخار وعدالة توزيع الدخل القومى، يعرض هذا القسم لبعض هذه الدراسات، حتى الآن، العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والادخار نظرياً وتطبيقياً غير واضحة. وقد جاءت الدراسات السابقة بنتائج مختلفة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى والادخار، وتوصل بعضها الآخر إلى وجود علاقة عكسية بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى والادخار.

هدفت دراسة (٢٠٠١) Smith إلي تحليل أثر عدالة توزيع الدخل علي الادخار الخاص باستخدام نوعين من البيانات وهم: بيانات قطاع مستعرض وبيانات سلسلة مقطعية لعدد ٦٦ دولة (٢٠ دولة صناعية و٤٦ دولة نامية) وذلك خلال الفترة (1960–1995). قدرSmith نموذج انحدار متعدد، حيث استخدم متوسط الادخار الخاص كمتغير تابع، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من: معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، والسكان تحت سن ١٥ سنة وأكبر من ٦٥ سنة كنسبة من عدد السكان في سن العمل، والدخل الحقيقي الأولي للأفراد، والادخار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومقياس لعدم عدالة توزيع الدخل (معامل جيني)، وثلاثة

متغيرات وهمية تمثل عدالة توزيع الدخل، خلصت الدراسة إلى أن الدول التي شهدت معدل مرتفع من عدم عدالة توزيع الدخل القومى حققت معدل ادخار خاص أعلي، وذلك في كل من الدول المتقدمة والدول النامية باستثناء حالة الدول شديدة الفقر.

درس Dynan et al. (2004) العلاقة بين الادخار والدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث هدفت الدراسة لتحليل ما إذا كان الأفراد الذين يحصلون علي دخل مرتفع مدي الحياة يدخرون أكثر وذلك باستخدام عينة مكونة من نحو ١٣٠٥٤ شخصاً من القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠-٥٩ سنه وذلك خلال الفقرة-1989 (1982. استخدمت الدراسة نموذج انحدار متعدد، المتغير التابع عبارة عن الادخار، وتتمثل المتغيرات المستقلة في: الدخل ومتغيران وهميان الأول يمثل الفئات العمرية المختلفة (الثلاثينات- الأربعينيات- الخمسينيات)، والثانى يمثل متغير فئات الدخل المختلفة (قسم الباحثون العينة وفقا للدخل إلي خمس مجموعات مختلفة). خلصت الدراسة إلي وجود علاقة طردية ومعنوية بين الادخار والدخل، ووجود علاقة ضعيفة بين الميل الحدى للادخار والدخل.

درس Leigh and posso (2009) العلاقة بين معدلات الادخار المحلية وعدم عدالة توزيع الدخل فى إحدى عشرة دولة متقدمة خلال الفترة (١٩٢١-٢٠٠٢)، وقد وجدا أن تأثير عدم عدالة توزيع الدخل غير معنوى على الادخار المحلى، واقترحا أن عدم عدالة توزيع الدخل ليست من المحددات الأساسية لمعدلات الادخار المحلية.

درس Alvarez-Cuadrado and EL-Attar vilalta (2012) أثر عدالة توزيع الدخل على الادخار فى ست دول متقدمة خلال الفترة (١٩٥٤-٢٠٠٧)، وقد وجد أن عدم العدالة Inequality يؤثر تأثيراً سلبياً على الادخار الإجمالى.

فى دراسة حديثه Behringer and van treek (2013) بحث أثر عدالة توزيع الدخل على الحساب الجارى Current account فى عينة من سبع دول، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبى معنوى لأعلى ٥% من نسبة الدخل The Top 5% income share، بينما يظهر معامل جينى Gini Coefficient بأنه غير معنوى.

حللت دراسة Bertrand and Morse (2013) العلاقة بين الدخل ونمط الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث هدفت الدراسة إلي تحليل ما إذا كان الأفراد ذوى الدخل المنخفض يفضلون الإنفاق أم الادخار بالمقارنة بالفئة الدخلية الأعلي. استخدمت الدراسة نموذج

انحدار متعدد، حيث أجرى الباحثان نموذجى انحدار متعدد لقياس آثر استهلاك فئات الدخل المرتفعة علي استهلاك فئات الدخل المنخفضة، وقد استخدم الباحثان مرة الاستهلاك (وفقا لكل مستويات الدخل–مستوي الدخل المرتفع– مستوي الدخل المتوسط–مستوي الدخل المنخفض) ومرة أخري الاستهلاك كنسبة من الدخل كمتغيرات مستقلة، وقد أظهرت النتيجة تأثر استهلاك ذوى الدخل المتوسط باستهلاك ذوى الدخل المرتفع وعدم تأثر استهلاك ذوى الدخل المنخفض باستهلاك ذوى الدخل المرتفع.

هدفت دراسة Alan et al (2015) إلى دراسة ما إذا كان الأفراد ذوي الدخل الأعلى يدخرون جزءاً أكبر من دخولهم في كندا باستخدام بيانات استبيانات إنفاق القطاع العائلي لعام ١٩٩٦، اشتملت العينة على ٦٠٦٢ مشتركاً تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠–٥٩ عاماً، قدر الباحثون نموذج اقتياسي تمثل فيه المتغير التابع في متوسط الادخار الخاص، بينما تتمثل المتغيرات المستقلة في كل من: الدخل طويل الأجل، والعمر، والتعليم، والانفاق على كل من الطعام، والماء والكهرباء، والملبس. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ما بين الدخل طويل الأجل ومتوسط الادخار الخاص.

٥- عدالة توزيع الدخل القومى فى الاقتصاد المصرى

يبين الجدول رقم (١) حصص الدخل وفقا لتقسيم طبقات السكان في مصر خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٥)، حيث يلاحظ أن أعلي ١٠% من السكان يحصلوا علي أكثر من ربع الدخل، بينما أفقر ١٠% من السكان يحصلون على ٤% الدخل، أي إن نصيب أعلي ١٠% من السكان من الدخل يمثل حوالي سبعة أضعاف أفقر ١٠% من السكان، كما أن الفارق ما بين حصة الدخل لأعلى ٢٠% من السكان وحصة الدخل لثاني ٢٠% من السكان كبير يزيد عن الضعف، وأيضا يعتبر الفارق ما بين حصة الدخل لرابع ٢٠% من السكان وحصة الدخل لأدني ٢٠% من السكان كبير يزيد عن الضعف، بينما يعتبر الفارق ما بين حصة الدخل لثالث ٢٠% من السكان و حصة الدخل لرابع ٢٠% من السكان فارق مقبول، وهذا يدل على عدم عدالة توزيع الدخل القومى.

جدول رقم (١)

حصص الدخل وفقا لشرائح السكان المختلفة

السنة	1990	1995	1999	2004	2008	2010	2012	2015
حصة الدخل لأدنى ١٠ %من السكان	3.8	4.2	3.9	3.9	3.9	3.9	4.1	3.9
حصة الدخل لأعلى ١٠ %من السكان	26.7	26	28.3	27.4	27	27.3	26	27.8
حصة الدخل لأعلى ٢٠ %من السكان	41.1	39.9	42.1	41.4	40.8	41.2	39.8	41.5
حصة الدخل لثاني ٢٠ %من السكان	12.5	13	12.5	12.7	13	12.9	13.3	12.8
حصة الدخل لثالث ٢٠ %من السكان	16.3	16.4	15.8	16.1	16.2	16.1	16.4	16
حصة الدخل لرابع ٢٠ %من السكان	21.4	21.2	20.6	20.8	20.8	20.8	21	20.6
حصة الدخل لأدنى ٢٠ %من السكان	8.7	9.5	8.9	9	9.2	9.1	9.5	9.1

مصدر البيانات: قواعد بيانات البنك الدولي https://datacatalog.worldbank.org/dataset/all-ginis-dataset

فيما يتعلق بعدم عدالة توزيع الدخل ما بين الريف والحضر في مصر، فإن الحضر يستحوذ علي الجزء الأكبر من الدخل وذلك بالرغم من أن الجزء الأكبر من السكان يقيم في الريف، حيث إن نحو ٥٦.٦% من السكان مقيمين في الريف و٤٣.٤% من السكان مقيمين في الحضر (قواعد بيانات البنك الدولى، ٢٠١٦)، يوضح الجدول رقم (٢) المؤشر العددى للفقر عند خط الفقر فى المناطق الحضرية والريفية، فتتخطي نسبة الفقر في الريف ضعف نسبة الفقر في الحضر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠).

جدول رقم (٢)

المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية والريف

السنة	2000	2004	2008	2010
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الحضرية (% من السكان في المناطق الحضرية)	9.3	10.1	11	15.3
المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر في المناطق الريفية (% من السكان في المناطق الريفية)	22.1	26.8	28.9	32.3
النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)	3.3	2.0	5.2	1.0

مصدر البيانات: قواعد بيانات البنك الدولي https://datacatalog.worldbank.org/dataset/all-ginis-dataset

بالنظر إلي عدم عدالة توزيع الدخل داخل كل من الريف والحضر، فإنها تتسم بالنمو مع وجود فجوة عميقة ما بين عدم عدالة توزيع الدخل داخل كل من الريف والحضر، فيعكس معامل جيني للحضر والريف في عام ٢٠٠٥ ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل في الحضر عن الريف، حيث بلغ معامل جيني في الحضر نحو ٣٧.٥ بينما بلغ معامل جيني للريف نحو ٢٧.٥، أي إنه يوجد فارق معنوي كبير بين عدم عدالة توزيع الدخل في الحضر والريف وذلك مع كون متوسط نصيب الفرد في الحضر يزيد عن متوسط نصيب الفرد في الريف بنحو ٧٦% وذلك في عام

٢٠٠٥ ، وبالتالي فإن توزيع الدخل في الريف يتسم بالعدالة النسبية مقارنة بتوزيع الدخل في الحضر.

يوضح الشكل رقم (٢) معامل جينى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩-٢٠١٤/٢٠١٥)، فقد ارتفع معامل جينى من ٣٣ فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ إلى ٤٥ فى عام ١٩٩٠/١٩٩١، وهذا يدل على زيادة عدم عدالة توزيع الدخل القومى، ثم انخفض معامل جينى إلى نحو ٣٢ فى عام ١٩٩١/١٩٩٢، ثم ارتفع إلى ٣٧ فى عام ١٩٩٢/١٩٩٣، وظل ثابتاً عند هذا المستوى فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥، وتقلب خلال الفترة (١٩٩٥/١٩٩٦ – ١٩٩٩/٢٠٠٠) حتى وصل إلى ٤٥ فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ثم اتجه إلى الانخفاض إلى أن وصل ٣٢ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ثم ارتفع مرة أخرى إلى أن وصل ٤٤ فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وظل معامل جينى ثابتاً خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢) عند مستوى ٣٢، ثم انخفض إلى ٣٠ فى العامين ٢٠١٢/٢٠١٣ و ٢٠١٣/٢٠١٤ ثم ارتفع بمقدار بسيط إلى ٣٠,٨ فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥.

الشكل رقم (٢)

معامل جيني في مصر للفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ – ٢٠١٤/٢٠١٥

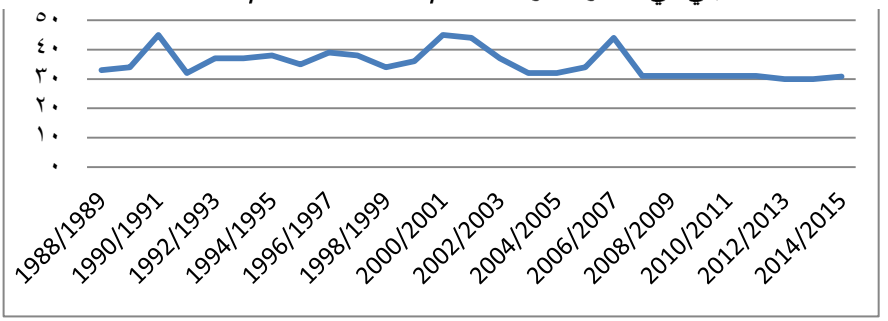

المصدر: جمعت البيانات من المصادر التالية:

- خير الدين والليثى (٢٠٠٦)
- السيد ، (٢٠١٥)
- UNDP

٥- التحليل القياسى لأثر عدم عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار

يعرض هذا القسم من الدراسة خطوات التحليل القياسى لأثر عدم عدالة توزيع الدخل القومى على إجمالى الادخار المحلى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩-٢٠١٤/٢٠١٥) فى الاقتصاد المصرى، تستخدم الدراسة النموذج التالى:

$$Saving = \beta_0 + \beta_1 Gini + \beta_2 Income + \beta_3 Interest + \beta_4 Infl + \beta_5 Deficit + \mu_t$$

يعرض الجدول رقم (٣) المتغيرات المستخدمة فى الدراسة، وتوصيفها، ومصادر البيانات المستخدمة فى الدراسة.

جدول رقم (٣)

المتغيرات المستخدمة فى التقدير القياسى

المتغير	الرمز	التعريف	مصدر البيانات
معامل جيني	Gini	يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام. يقيس مؤشر جيني المساحة التي بين منحنى لورينز وخط افتراضي للمساواة المطلقة، معبراً عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط. وهكذا يمثل صفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينما تعني ١٠٠ بهذا المؤشر عدم المساواة الكاملة	جمعت من : - خير الدين والليثى (٢٠٠٦) - السيد (٢٠١٥) - UNDP
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية):	Income	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي هو إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
إجمالي الادخار المحلي	Saving	يُحسب إجمالي الادخار المحلي على أنه إجمالي الناتج المحلي ناقص نفقات الاستهلاك النهائي (إجمالي الاستهلاك).	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
التضخم(معدل نمو الأسعار التي يدفعها المستهلكون سنويا %)	Infl	يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	I.F.S International Financial Statistics
سعر الفائدة	Interest	سعر فائدة القرض هو السعر الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين	I.F.S
عجز / الفائض في الموازنة	Deficit	وهو عبارة عن الفارق ما بين إيرادات الدولة ومصروفتها	الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

يعرض الجدول رقم (٤) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة فى التقدير القياسى باستخدام اختبار ديكى – فولر– الموسع Augmented Dickey and Fuller (1979)

(ADF)، واختبار فيليب بيرون (PP) (1988) Phillips–Perron . وقد أشارت النتائج إلى اتفاق الاختبارين فى أن السلاسل الزمنية التالية: الادخار المحلى الإجمالى (Saving)، ونصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى (Income)، وعجز الموازنة العامة للدولة غير مستقرة فى مستوياتها Levels وأصبحت مستقرة عند آخذ الفرق الأول First difference، وهو يدل على أن هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجـــــــــــــة (1) I.

أما بالنسبة إلى معامل جينى Gini، فإن النتائج تشير إلى استقرار السلسلة الزمنية فى مستوياتها Levels، وهذا يشير إلى أن المتغير متكامل من الدرجة I(0) وذلك عند مستوى المعنوية ٥%. أما بالنسبة للتضخم (Infl)، فقد جاءت نتائج الاختبارين مختلفة مع بعضها البعض، فقد أشار اختبار ديكى – فولر الموسع إلى استقرار السلسلة الزمنية فى مستوياتها عند مستوى المعنوية ١%، بينما أشار اختبار فيليب بيرون إلى عدم استقرار السلسلة الزمنية عند مستوياتها وأنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى عند مستوى المعنوية١%.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة

ADF		PP		المتغيرات
Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	
− 0.226315 (0.9232)	− 1.6201 (0.7568)	− 0.2308 (0.923)	− 1.6562 (0.742)	Saving
− 4.697359*** (0.0010)	− 4.637834*** (0.0056)	− 4.6933*** (0.001)	− 4.630524*** (0.000)	D(Saving)
− 3.304750** (0.00251)	− 4.357758** (0.0100)	− 3.3048** (0.025)	− 4.337151** (0.0104)	Gini
0.274098 (0.9721)	− 0.959521 (0.9328)	0.1664 (0.965)	− 1.3711 (0.846)	Income
− 3.737280*** (0.0097)	− 3.809301** (0.0330)	− 3.6984** (0.011)	− 3.764643** (0.0362)	D (Income)

تابع جدول رقم (٤)

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة

ADF		PP		المتغيرات
Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	
− 2.568250 (0.1121)	− 2.536882 (0.3093)	− 2.5038 (0.126)	− 2.4429 (0.351)	Interest
− 5.136864*** (0.0004)	− 5.106218*** (0.0021)	− 8.0255*** (0.000)	− 11.19449*** (0.000)	D(Interest)
− 4.316882*** (0.0030)	− 33.09724*** (0.000)	− 1.5169 (0.509)	− 2.8112 (0.206)	Infl
		− 8.2921*** (0.000)	−7.868250*** (0.000)	D(Infl)
13.61146 (1.000)	12.86934 (1.000)	13.227 (1.000)	33.862 (0.999)	Deficit
5.336922 (1.000)	4.317549 (1.000)	− 6.1409*** (0.000)	− 36.06153*** (0.000)	D(Deficit)

ملحوظة : ***،**،* معنوى عند مستوى ١% ، ٥%،١٠% على الترتيب.

المصدر: مستخرج من برنامج E-views بواسطة الباحث.

يظهر الجدول رقم (٥) نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration باستخدام اختبار الحدود Bounds Test، ويتضح أن قيمة إحصاء (F-statistic) المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية Upper Critical Bounds، وبالتالى نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل والذى ينص على وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة فى النموذج القياسى عند مستوى المعنوية ١%.

جدول رقم (٥)

اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test

النمـــــوذج	F-statistic
Saving = F(Gini, Income, Interest, Deficit	72.821***

مستوى المعنوية	الحد الأدنـــــى	الحد الأعلى
10 %	1.99	2.94
5 %	2.27	3.28
2.5 %	2.55	3.61
1 %	2.88	3.99

*** معنوية عند مستوى ١ %.

المصدر: محسوب من مخرجات برنامج E-Views

ولتأكيد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة، تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن Johansen (1995)، وقد عرض الجدول رقم (٦) نتائج اختبار جوهانسن، ويتكون هذا الاختبار من اختبارين فرعيين هما: اختبار الأثر (التتبع) The trace test، واختبار أقصى إحصاء Maximum Eigenvalue Test، وتشير نتائج اختبار جوهانسن إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة فى تقدير النموذج، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار التكامل المشترك طبقاً لأسلوب Johansen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.967569	185.2990	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.837862	99.58299	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.602564	54.10031	47.85613	0.0116
At most 3 *	0.582510	31.03225	29.79707	0.0359
At most 4	0.225044	9.194880	15.49471	0.3477
At most 5	0.106712	2.821165	3.841466	0.0930

تابع جدول رقم (٦)

نتائج اختبار التكامل المشترك طبقاً لأسلوب Johansen

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.967569	85.71604	40.07757	0.0000
At most 1 *	0.837862	45.48268	33.87687	0.0014
At most 2*	0.602564	23.06806	27.58434	0.1706
At most 3 *	0.582510	21.83737	21.13162	0.0398
At most 4	0.225044	6.373715	14.26460	0.5657
At most 5	0.106712	2.821165	3.841466	0.0930

* تشير إلى رفض الفرض عند مستوى المعنوية ٥ %

المصدر: من مخرجات E-views

يعرض الجدول رقم (٧) نتائج تقدير النموذج المستخدم بطريقتين هما: طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، ونموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتشير النتائج المتحصل عليها من الطريقتين إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين معامل جينى Gini والادخار المحلى الإجمالى فارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل تؤدى إلى انخفاض معدل الادخار، وهذا يشير إلى أن عدم عداله توزيع الدخل Income inequality تؤدى إلى تخفيض الادخار المحلى الإجمالى، وهذه النتيجة تتفق مع العلاقة العكسية بين عدم العدالة والنمو الاقتصادى والتى تم التوصل إليها من خلال Alesina and Rodrik (1994)، Persson and tabellini (1994).

بالنسبة إلى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي Income، اتفقت طريقتا التقدير على وجود علاقه طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى ١%، بين الدخل القابل للتصرف والادخار المحلى الاجمالى، حيث يؤدى زيادة الدخل القابل للتصرف إلى زيادة الادخار، وتتفق هذه النتيجة مع مبادئ النظرية الاقتصادية الكلية، والدراسات السابقة والتى تشير إلى وجود علاقة طردية بين الادخار ومستوى الدخل، انظر على سبيل المثال Masson et al., (1995), Edwards (1995).

جدول رقم (٧)

تقدير معاملات النموذج القياسى

المتغيرات	FMOLS	ARDL
Gini	- 1.247713* (0.631648)	- 0.741329** (0.130289)
Income	0.992331 *** (0.139278)	0.864425** (0.048457)
Deficit	0.025634 (0.024302)	- 8.832619** (0.602397)
Interest	1.645509 (0.881428)*	3.184686 *** (0.370419)
Infl	0.102913 (0.114314)	- 0.394049 (0.035760) ***
C	9.719395 (3.270281)***	112.9479 *** (7.687917)

***،**،* معنوى عند ١%،٥%،١٠% على الترتيب .

المصدر: محسوب بواسطة الباحث من مخرجات E-Views.

فيما يتعلق بسعر الفائدة Interest توصلت طريقتى التقدير إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الفائدة الحقيقى Real Interest rate والادخار، وكانت هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى ١٠% طبقاً لطريقة FMOLS، ومعنوية عند ١% طبقاً لطريقة ARDL، حيث تؤدى زيادة سعر الفائدة الحقيقى إلى انخفاض حجم الادخار المحلى الإجمالى.

أما بخصوص معدل التضخم Infl، وعجز الموازنة العامة للدولة، فقد توصلت طريقة FMOLS إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، وعجز الموازنة العامة للدولة من جهة والادخار من جهة أخرى، ولكنها غير معنوية إحصائياً. أما طريقة ARDL، فقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية من معدل التضخم ، وعدم عدالة توزيع الدخل القومى، ومعنوية إحصائياً عند ١%.

اختبار استقرار النموذج:

وجود علاقة التكامل المشترك أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لا يعنى بالضرورة أن معلمات النموذج مستقرة، فقد اقترح Pesaran et al., (1999, 2001) اختبار استقرار معاملات النموذج فى النماذج المعدة باستخدام اختبارات Brown et al. (1975) والتى تعرف بالمجموع التراكمى للبواقى المعاودة Cumulative sum (USUM) وكذلك المجموع التراكمى لمربعات البواقى المعادودة Cumulative sum of squares (USUM of Squares)

كما يتضح من الشكلين رقم (٣،٤) أن الشكل البيانى لكلٍ من Cusum وCusumsq داخل الحدود الحرجة Critical bounds عند مستوى المعنوية ٥%، وهذا يدل على استقرار معلمات النموذج المستخدم فى التقدير القياسى.

الشكل رقم (٣)

المجموع التراكمى للبواقى المعادودة

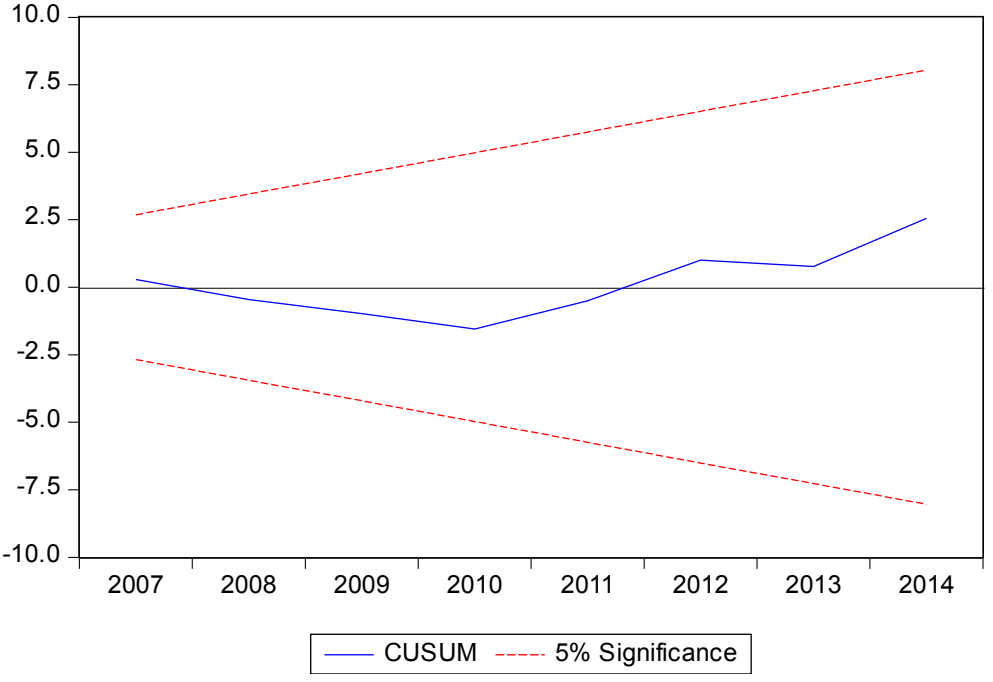

المصدر: من مخرجات E-Views

الشكل رقم (٤)

المجموع التراكمى لمربعات البواقى المعاودة

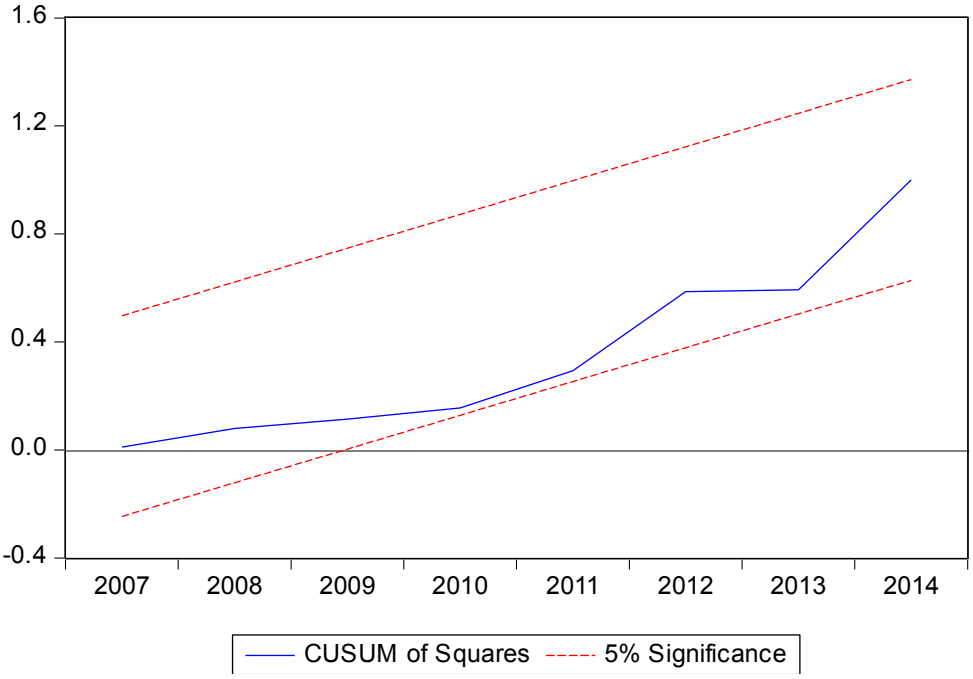

المصدر: من مخرجات E-Views

٦- النتائج

بحثت الدراسة تأثير عدم عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى الإجمالى فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩-٢٠١٤/٢٠١٥)، وقد توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج مختلفة حول طبيعة هذه العلاقة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن تأثير عدم عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى موجب ومعنوى والأخرى توصلت إلى أن تأثير عدم عدالة توزيع الدخل القومى على الادخار المحلى سالب ومعنوى.

وقد اتبعت الدراسة أسلوب التكامل المشترك Co-integration فى تحليل السلاسل الزمنية، فقد بدأت بدراسة سكون السلاسل الزمنية مستخدمة اختبارين الأول اختبار ديكى-فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller، والثانى اختبار فيليب بيرون Phillips-Perron، ثم اختبرت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ثم تم تقدير النموذج القياسى باستخدام طريقتى FMOLS وARDL.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين عدم عدالة توزيع الدخل القومى والادخار المحلى الإجمالى علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً، وهذا يشير إلى أهمية تحسين عدالة توزيع الدخل القومى فى الاقتصاد المصرى، حيث تؤدى زيادة عدم عدالة توزيع الدخل القومى فى الاقتصاد المصرى إلى تخفيض الادخار وبالتالى تقليص مصادر تمويل الاستثمار، وهو ماينتج عنة تقليص معدل النمو الاقتصادى.

وتأثير نصيب الفرد من الدخل القومى على الادخار المحلى الإجمالى موجب ومعنوى إحصائياً، وتأثير التضخم، وعجز الموازنة العامة للدولة على الادخار المحلى الإجمالى سلبى ومعنوى، ولتحفيز معدل الادخار يجب على الحكومة المصرية العمل على تقليل درجة التفاوت فى توزيع الدخل القومى، وتخفيف معدل التضخم، ورفع معدل النمو الاقتصادى.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الإحصاءات الاقتصادية القومية: مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار الرئيسية، سنوات مختلفة.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: الكتاب الاحصائى السنوى ، سنوات مختلفة.
- الدمرداش، طلعت. (٢٠١١). الاقتصاد الاجتماعى. مكتبة القدس، الزقازيق.
- السيد، زينب توفيق. (٢٠١٥). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادى: الحالة المصرية نموذجاً. بحوث اقتصادية عربية العددان ٦٩/٧٠ شتاء.
- خيرالدين، هناء والليثى، هبة. (٢٠٠٦). العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل والحد من الفقر فى مصر. القاهرة، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.
- محمد، محمد سمير. (2008). تقييم دور السياسة الضريبية فى إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الاقتصادى فى مصر، ١٩٩٠-٢٠٠٣. رسالة ماجستير اقتصاد كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

مراجع باللغة الإنجليزيـة :

Alan, S., Atalay, K., and Crossley, T.F.(2015). Do the rich save more?" Evidence from Canada. Review of Income and Wealth,61, 739–58

Alesina, A. and Rodrik, D. (1994). Distributive Politics and Economic Growth, The Quarerly Journal of Economics 109(2), 465–490.

Alvarez-Cuadrado, F. and El-Attar Vilalta, M. (2012). Income Inequality and Saving. IZA Discussion Paper, 7083

Amin, G. (1981). Some economic and cultural aspects of economic liberalization in Egypt. Social Problems, 28(4), 430.441.

Behringer, J. and van Treeck, T. (2013). Income distribution and current account: A sectoral perspective. IMK Working Paper 125, Macroeconomic Policy Institute.

Brown, R.L., J. Durbin, and J.M. Evans. (1975). Techniques for Testing the Constancy of Regression Relations Over Time," Journal of the Royal Statistical Society, Series B, 37, 149-163.

Dickey D.A. and W.A. Fuller .(1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association. 74, pp. 427-431.

Dynan, K., Skinner, J. and Zeldes, S. (2004). Do the rich save more?', Journal of Political Economy 112(2), 397–444.

Frank, R.H., Levine, A.S. and Dijk, O. (2010). Expenditure cascades. http://ssrn.com/abstract=1690612

Gallo, C. (2002). Economic growth and Income Inequality: Theoretical Background and empirical evidence. Development planning unit. University college London working paper No.119.

Giovannoni, O. (2010). Functional Distribution of Income, Inequality and the Incidence of poverty: stylized facts and the Role of macroeconomic policy. University of Texas Inequality project (VYP). Working paper No. 58.

Habakkuk, H.J. (1959). Thomas Robert Malthus F.R.S. 1766-1834, Notes and Records of the Royal Society of London. Vol. 14, No.1.

Johansen S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. Journal Economic dyna control, 12, pp. 231-254.

Johansen, S. (1995). Likelihood-based inference in cointegrated vector autoregressive models. Oxford: Oxford University Press.

Johansen, S., and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52, 169-210.

Leigh, A. and Posso, A. (2009). Top incomes and national savings. Review of Income and Wealth, 55(1).

Person, T. and Tabellini, G. (1994). Is Inequality Harmful for Growth?', American Economic Review 84(3), 600–621.

Pesaran, M.H., Shin Y., and Smith, R.J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal applied econometrics. 16 pp.289-326.

Phillips, P. C. B., and P. Perron. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika 75: 335–346.

Smith, D. (2001). International evidence on how income inequality and credit market imperfections affect private saving rates. Journal of Development Economics, 64(1).

Verme, Paolo, BrankoMilanovic, Sherine Al-Shawarby, Sahar El Tawila, May Gadallah, and Enas Ali A.El-Majeed"Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions across People, Time, and Space" IBID.

UNDP Human Development report various ISSVES

World Bank, World Development Indicators database